مجلة اللسانيات التطبيقية ISS N : 2588-1566 الصفحات: 507-516
المجلد: 05 العدد: 02 السنة: 2021

من مزالق النُّسَّاخ
(نسخة تهذيب شرح المعلقات لابن ناشر الوهراني التي بكُلكُتا أنموذجًا)

From the pitfalls of copyists
Tahdheeb Sharh al-Muallaqat by Ibn Nashir al-Wahrani, which is a)
(model in Calcutta

ناصر الدين بن رميدة*
جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله
البريد الالكتروني: benramida@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/10/15	تاريخ القبول: 2021/11/27

الملخص:

في هذه المقالة الموسومة بـ" من مزالق النساخ " أتناول فيها جانبا مهما لم يُكتَب فيه حسب علمي، إذ بينت خطورة ترك الناسخ الألحاق التي في الطرر حين ينقل من نسخةٍ ما، وبهذا العمل تصيرُ النسخة غير موثوق بها وتنقصُ قيمتُها. وقد ضربتُ أمثلةً في مقالتي هذه عن نسخةِ تهذيب شرح المعلقات لابن ناشر الوهراني التي بكُلكُتا، إذ تبين لي أنه كان ينقُل من نسخة برلين ويتجاهل الألحاق التي في الطرر.

ولم يكتفِ الناسخ بهذا المزلق الخطير فقط، بل كان يُثبِتُ المضروب عليه ويكتُبه على أساس أنه من المتن، فيكون الناسخ قد جمع بين الزيادة والنقصان في شرح ابن ناشر على غير مراد الشارح. وذكرت إلى جانب هذين المزلقين مزالق أخرى وقع فيها الناسخ، لا تقل خطورة عن السابقين .

فأرجو أن أكون ببياني هذا قد أفدتُ القارئ والمحقق النبيه ليكون على درايةٍ ومسؤولية تجاه النسخ الخطيَّة وما تنطوي عليه من أسرار ومكنونات ليؤدي الأمانة بحق وصدق.

الكلمات المفتاحية: المزلق - الإحالات- الألحاق- الطَّرر- الضَّرب- ابن ناشر الوهراني .

Abstract :

This article, which is tagged with “From the Traps of Copyists,” deals with an important aspect that was not written in it according to my knowledge, as it showed the danger of the copyist leaving the attachments in the box when he was transferred from a copy, and with this work the copy becomes unreliable and its value decreases.. I have given examples in my article This is from the copy of Tahdheeb Sharh al-Mu’allaqat by Ibn Nashir al-Wahrani in Calcutta, as it became clear to me that he was transcribing from the Berlin copy and ignoring the attachments in the boxes.. And the copyist was not satisfied with this slip only, but he also fixed the object on it and wrote it on the basis that it was from the text, so the copyist had He combined the increase and the decrease in Ibn Nashir’s explanation other than what the explainer intended.. I hope that by my statement I have benefited the reader and the prophetic investigator so that he is aware and responsible towards the written copies and the secrets and secrets they contain in order to fulfill the trust in truth and honesty.

Keywords:transcriber - slip - referrals - attachments - tarr - ignoring - multiplication - explanation of the muallaqat - Ibn Nashir al-Wahrani – Calcutta**.**

*المؤلف المرسل: ناصر الدين بن رميدة

مقدمة:

لقد مرَّ بي أثناء تحقيق " تهذيب شرح المعلقات " لابن ناشر الوهراني بعضُ المزالق، وذلك أني وجدت في نسخة كُلكُتا أثناء مقابلتها بنسخة برلينإخلالات فاحشة ، ثم أردت بيان هذه المزالق للقارئ حتى يكون المشتغل بالتحقيق على دراية مما قد يقع في بعض النسخ ليحذرها.

وتندرج مقالتي هذه ضمن ما خطَّه العلماء في حديثهم عن النَّسْخِ وطريقة الكتابة وأحكامها وما يقع للنسَّاخ، إذ كان للعلماء المحققين الأثبات مواقف كثيرة مع النُّسخ، فمن ذاك :

أنهم حذَّروا من تتريب النسخ بالتراب لتظهر أنها عتيقة .

وذكروا بأن كثرة النُّسخ لا تعني بالضرورة صحَّتها، وأنشدوا في هذا :

فَكَم مِن عائبٍ قولا صَحيحًا * وآفتُه مِنَ النُّسخِ السَّقيمة[1]

وعابوا على الناسخ المُحَرِّف فنادوه بالمَاسِخ، و أنشدوا فيه [2]:

ورُبَّما ضَلَّلك النُّسَّاخُ * حتَّى لقيل إنَّهُم مُسَّاخ

وعابوا عليه أيضا الخط الدقيق الرقيق وحذَّروا من آفاته[3].

وذكروا أن على الكاتب أن يسلك سبيل " التحقيق في خطه دون المشق والتعليق "[4]

وأكثروا من تأليف الكتب في التصحيف والتحريف[5] صيانةً للكتب وأداء للأمانة.

ولأجل الرواية الصحيحة الخالية من الغلط كانوا يعقدون مجالس يسمعون فيها الكتاب مع مقابلته بعدة نسخ، ويصححونها بأضبط رواية وأصحِّ وجه عربي[6].

وكانوا يقولون :لا تأخذوا القرآن من مُصْحَفيّ ولا الحَديثَ من صُحُفيّ[7]

وكانوا ينبهون على أن أصح النسخ للمؤلف ليست مرتبطة بقدم تاريخها دائمًا، بل إنَّ آخر ما كتبه المؤلف بزياداتها أصح رواية وعليها الاعتماد[8] .

إلى غير هذا من الأمور المنضبطة والقواعد المحكمة في التعامل مع النُّسخ.

فدور الناسخ إذن هو النقل بالأمانة مع الإتقان والجودة، وتحري الصواب وترك التصحيف والتحريف، ومن خلال عمله وعمل غيره يحكم المحقق على أصحية النسخ، وأيها أولى بالترتيب، ومن هي أولى بالتقديم، وبقدر السلامة تكون المحمدة والتقديم، وبقدر الإخلال تكون المذمة والتأخير ، ولا يتوقَّف الأمرُ عند هذا، بل خطورة الناسخ تظهر جليا في نسبة خطأ ما لعالم واغترار القارئين بهذا الخطأ واعتقادهم أنه صواب وحق، ولم يدروا بأنه خطأ منشؤه من الناسخ[9] .

1 التعريف بالنسختين:

وقد حصلت على نسختين مصورتين من تهذيب ابن ناشر الوهراني، إحداها ببرلين والأخرى بكُلكُتا.

فأمّا **نسخةبرلين:** فهي نسخة محفوظَة بمكتبة الدَّولة ببرلين تحت رقم (1864)، وناسخها هو يحي بن ذكان، وقد نسخ الشرحَ لعبد الله بن باديس أحدُ تلاميذ ابن ناشرالوهراني، وقد أثبَتَ الناسخُ اسمَه في آخر الشرح مع تاريخ النَّسخ، وتتلوه إجازة ابن ناشر، ونصُّ كلام الناسخ "نَجَزَت المُعلَّقات بحمد الله

وعونه والصلاةُ على محمد نبيه،وكانَ الفراغُ مِنهنَّ لثلاثِ ليالٍ خلونَ مِن جُمادى الأولى سنة خمس وتسعين وخمس مِائة، كتبهنَّ **يحي بن ذكان** لعبد الله بن باديس الزمزاري ثمَّ الزواوي،والحمدُ لله وحده".

وتتميَّز هذه النسخة بأنَّها مقروءة على ابن ناشر ومسموعةٌ عليه في عدَّة مجالس، فهي نسخة في أعلى درجات الصحة، وقد حرصَ الناسخُ على تدوين نهاية مجلس القراءة والتصحيح والمقابلة في موضعه، فيقول: "بلغَ قراءةً وتصحيحًا"، وفي بعضها يقول: "بلغَ قراءةً على الشيخ"، وقد أثبتُّ في تحقيقي هذه المواضع.

وهي أيضا مقروءةعلى تلميذ ابن ناشر كما هو مُثبَت في أول لوحة من النسخة الألمانية، لكن للأسف لم يتبيَّن لي اسمُه لعدم وضوح الكتابة.

ومن صُور اعتنائه بالضبط والرواية، أنَّه كان يكتُب في الطرَّة روايةً أخرى للبيت، ويكتُبُ فوق لفظة من ألفاظ البيت "مَعًا" إذا كانَت اللفظَةُ فيها وجهان.

وعددُ ألواح هذه النُّسخة أربع عشرة ومائة لوحة، وفي كلِّ صفحة ثلاثة وعشرون سطرًا في جميع النسخة، وخطُّها نسخيٌّ جميلٌ مقروءٌ وواضح، وليس فيها بياضٌ أو نقصُلوحاتٍ أو تآكُل ورقاتٍ، سوى أنَّ بعض الكلمات اليسيرة قد لا تظهر لوقوعها في أسفل الصفحة فأصابها تآكل، أو وقعت في الطُّرَّة فلم تتبيَّن قراءتُها لوقوعها على طرف الورقة.

وفي الكثيرِ مِن طُرر المخطوطَة استدراكٌ من الناسخ لما سقط مِن صُلبِ الشارح، وقد كانَ يُشيرُ في المتن بسهم إلى المُلحَق حتَّى لا تختلط تلك الهوامشُ بعضُها ببعض، فإن كان المُلحَق على يمين الصَّفحة أشار في المتن بخط مائل إلى اليمين، وإن كانَ على شِمالها أشار بخط مائل إلى الشِمال، وتظهرُ حكمة هذه العبقريَّةِ عندَ تزاحم الإلحاقات وخوف الغلط من جعل لَحَق في غير مكانه الصحيح[10].

وقد رمزتُ لها في تحقيقي بـ(ش) نسبةً للشَّام. حرسها الله. لأنَّ ابنَ ناشر كان في دمشقَ الشَّام.

وأما النسخة الثانية فهي نسخة مصورة بمعهد المخطوطات تحت رقم (3141) عن نسخة خطيَّة محفوظة بمكتبة الجمعيَّة الآسيويَّة بكُلْكُتَّا تحت رقم (1135)، وعدد ألواحها ثمان وسبعون ومِائة لوحة، ولم يُكتَب ناسخها، وقد رمزتُ لها بـ(ق) نسبةً للقاهرة مكانَ نسخها.

وقد كانت في نوبة عبد الرحمن الحسيني سنة 1075هـ، ثمَّ تملَّكها أبو الخير السامي أحمد سنة 1174هـ، وفي أولها ذِكرُ قصَّة امرئ القيس، وخطُّها نسخي، وفي آخرها حدثَ تقديم وتأخير في صفحات الألواح، وفيها سقط كبير في معلقة امرئ القيس في البيت السابع والثامن.

2 من نتائج المقابلة بين النسختين :

وقد تبين لي بالمقارنة والتدقيق أن النسخة (ق) كان ناسخها ينقلُ عن النسخة (ش) المقروءة على ابن ناشر، وأنها نسخة أخرى مولَّدة عنها، غير أنَّ السقط الكثير الذي فيها حال دون الوثوق بها.

وهي نسخةٌ تجاهل ناسخُها الكثير من الإلحاقات التي أشار إليها ناسخ النسخة (ش) المقروءة على ابن ناشر، وهذا يُعدُّ مزلقا خطيرا يقع فيه النساخ، لما فيه من الغَرر على القارئ، ولما فيه من طمس الكثير

من الكلمات التي في الأصل، وأكثرَ من إثبات المضروب عليه، وأخطأ في نقل الكلمات التي في الطرر، وهذه المزالق هي التي سأبيّنُها وأذكر نماذج منها .

3 تعريف اللَّحق:

قال الزبيدي[11] :" اللَّحَق، مُحرّكة: مَا يُلْحَقُ بالكِتاب بعد الفَراغِ مِنْهُ، فيُلْحَق بِهِ مَا سَقَط عَنهُ، ويُجمعُ ألْحاقاً ".

واشتقاقه يَحتمل أمرين: إما هو من الإلحاق وإما من الزيادة، فبالأول صرَّح الجوهري وبالثاني صرَّح ابن سيده، قال الجوهري[12]:" واللَّحَقُ - بالتحريكِ - شيءٌ يَلْحَقُ بالأوَّل. "، وقال ابن سيده[13] :" واللَّحَقُ: الشيءُ الزائدُ. قالَ ابنُ عيينةَ:

.....* كأَنَّهُ بينَ أسْطُرٍ لَحَقُ " . أي زائدُ .

وجمعه ألحاق كما سبق، واستعمل القاضي عياض جمع "ملحقات "، وذلك في قوله [14]:"أَمَّا تَخْرِيجُ **الْمُلْحَقَاتِ** لِمَا سَقَطَ مِنَ الْأُصُولِ فَأَحْسَنُ وُجُوهِهَا مَا اسْتَمَرَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَنَا مِنْ كِتَابَةِ خَطٍّ بِمَوْضِعِ النَّقْصِ صَاعِدًا إِلَى تَحْتِ السَّطْرِ ... "، ولم أجد هذا الاستعمال عند غيره .

4 تعريف الضَّرب:

هو أن يُخَطَّ على الكلام من فوقِهِ خطّاً جيّداً بَيّنَاً يدلُ على إبطالِهِ، ولا يُطمسَ الحرفَ المضروبَ عليهِ ولا يُحَك[15]، بل ينبغي أن تبقى صورة الكلمة واضحة مقروءة .

وللضرب طُرقٌ أخرى، و الطريقة التي ذكرتُها في الضرب حكاها القاضي عياض عن الأكثرين[16].

5 مزالق وقع فيها الناسخ :

5 . 1 المزلق الأول: الخطأ في تاريخ كتابة النسخة :

- جاء في آخر النُّسخة ما نصُّه: " نجزت المعلَّقاتُ بحمده والصَّلاةُ على محمد نبيه، **وكان الفراغُ منهنَّ يومَ السَّبت ثاني عشر من شعبان سنة خمس وعشر وخمسمائة**، وذلك بالقاهرة المحروسة غفر الله لصاحبها ولكاتبها وقارئها ولجميع المسلمين ".

وهذا التاريخ لم يولد فيه المؤلف بعدُ، فقد ولد ابنُ ناشر رحمه الله سنة 537 [17] ، فلا أدري وجه كتابة هذا التاريخ.

ومن عادة العلماء التنبيه على ضرورة التحقق من تاريخ النَّسخ ، ذاك لأن بعضَ النسَّاخ ينقُل كلَّ ما يجده من غير بيان أو توضيح، فينقل أيضا تاريخ النَّسخ فيظن القارئ أن النسخة التي بين يديه مكتوبة في هذا الزمن المزبور [18]، لكن التاريخ الذي ذكره ناسخ (ق) ليس من هذا الباب، فيبقى توجيهُ فعله صعبا، إلا أن يُقال أراد أن يكتب خمسة عشر وستمائة فأبدلها بخمسمائة، وهذا بعيدٌ أيضا لأن الناسخ ينقل من نسخة (ش) المكتوبة سنة خمس وتسعين وخمس مِائة .

فلم يبق بعد هذا التوضيح إلا أن يُقال نخشى أن يكون هذا التاريخ متعمَّدا من الناسخ أو هو غفلةٌ شديدة منه .

5. 2 المزلق الثاني : النقل بتقليد :

- ناسخُ (ق) كان يَنقَل من النسخة (ش)، وقد يحذو حذْوَه في طريقة كتابة الكلمات، وإذا كانت الكلمة مشتبهة في (ش) فلا يبذُلُ أيَّ جُهدٍ لحلّ إشكالها بل يكتبُها على الخطأ وبطريقة الكتابة نفسها.

5 . 3 المزلق الثالث : إثبات المضروب عليه :

- كان ناسخ (ش) إذا ضرب على كلمة فإن ناسخ (ق) يُثبِتُها، ومن أمثلة هذا:

أنه جاء في (ش) عند قول امرئ القيس: "**وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلعَذَارَىْ مَطِيَّتِيْ** ": والعذارى~~الأبكار~~ واحدهنالأبكار عذراء "، ثمَّ ضرب ناسخ (ش) على " الأبكار" ولكن ناسخ (ق) أثبتَها.

وجاء في (ش) **ل16ب**" ومن شرط الحال أن تكونَ مُنْتَقِلَةً ~~إليها عند التشاجر و العامل مُنَبِّهَةً والعامل فيها~~، ولكن هذه جاءت مُنَبِّهَةً على الأصل"، وفي (ق) أثبتَ الجملة كاملة دون مراعاة الضرب.

وجاء في (ش) **ل56أ**:" وأكلوا مالَ الكعبةِ الذي يُهدى ~~إليها~~لها" ، لكن ناسخ (ق) أثبتَ " إليها " المضروب عليها.

وجاء في (ش) **ل57ب**: "بِمَالٍ ومَعْرُوفٍ مِنَ ~~القولِ~~ نَسْلَمِ " واستبدل بها في الطرَّة بـ " الأمر " لكن ناسخ (ق) أثبتَ المضروب عليها.

وجاء في (ش) **ل58أ**:"يُقالُ:أرقتُ الماءَ~~فأرَقْتُه~~ وهَرَقْتُ"، لكن ناسخ (ق) أثبتَ المضروب عليها.

وجاء في (ش) **ل59ب**:" فإذا كانت في أوَّل ~~حملها~~ ضِرابها قبلَ أن يُعلَمَ أحَمَلت "، لكن ناسخ (ق) أثبتَ المضروب عليها.

5 . 4 المزلق الرابع: الخطأ في النقل :

- أنَّ ناسخ (ق) إن نقل ما في الطُّرَر التي في نسخة (ش) فإنَّه كثيرًا ما يُخطِئ مكانَ وَضعها في المتن[19]، ولابأسَ بضربِ أمثلة من هذا القبيل:

ففي نسخة (ش) عند البيت (14) من معلَّقة امرئ القيس جاء في طرَّتها "...يُخْشَى مقدَّمها فيكون كمُقَدَّمِ الرَّحل" وأشار إلى موضعها، لكن ناسخ (ق) أخطَأ في موضِع إلحاقِها.

وجاء في نسخة (ش):" والعُفْرُ: ضباءٌ تَعْلوا بياضَها حُمرةٌ "، وفي (ق):" أيلٌ يعلو الظباء"، وسبب الخطأ أنَّ " أيل " كانت في الطرَّة، فأخطأ ناسخُ (ق) في موضعها الصحيح.

وجاء في نسخة (ش) **ل 53ب**:" والعَقمْة جمع عقم، مثلَ شيخٍ وشيخَةٍ، والعَقْم..."، وفي (ق):" والعَقمْة: جمع وهو أن تظهَرَ خيوطٌ مثلَ شيخٍ وشيخَةٍ، "، وسبب الخطأ أنَّ جملة " مثلَ شيخٍ وشيخَةٍ، والعَقْم " كانت في طُرَّة (ش)، فأخطأ ناسخ (ق) في موضعها الصحيح.

وجاء في نسخة (ش) **ل65ب**" مِنْ كُلِّ سارِيَةٍ، ويجوز أن يتعلق بقوله صابَها "، وفي (ق): " يتعلَّق سحابةً بصابها "، وسحابة كانت في نسخة (ش) مكتوبة في الطرَّة وأشار الناسخ إلى موضعها وهو بعد قوله " من كل "، لكن ناسخ (ق) ظن أنَّ مكانها بعد "يتعلّق".

5 . 5 المزلق الخامس :إهمال الألحاقالتي في الطُّرر:

- كانَ ناسخ (ق) يُهمِلُ كثيرا من الألحاق التي ألحقها ناسخُ (ش) في الطُّرر استدراكًا لِما سقط في المتن، فكان ناسخ (ق) يمرُّ على الكثير منها مرورا، وسأضربُ أمثلةً إهماله للملحقات التي في طُرر(ش) وسأجعلها بين معقوفين:

1) جاء في (ش) **ل**12أ:" قعدتُ خلفَك أي [في]المكان الذي هو خلفُك "، ولم يُلحِقها في (ق) .

2) وجاء في (ش) **ل**16ب:" نَوِّلِيْنِي: أعطيني، [وأراد] القُبَلَ "، ولم يُلحِقها في (ق) .

3) وجاء في (ش) **ل**17أ: والحنكلة: القصيرة[والصَّهْصَلَقُ: الشديدة الصوت،والمِهْزافُ: الكثيرة الضحك]" ولم يُلحِقها في (ق).

4) وجاء في (ش) **ل**23ب: " والسابحاتُ السريعات [كأن عَدْوَهُنَّ سِباحة، والونىُ الفُتُور] " ولم يُلحِقها في (ق).

5) وجاء في (ش) **ل**24أ:" والمضاف لا [يعمل في]المضاف إليه "، ولم يُلحِقها في (ق).

6) وجاء في (ش) **ل**34أ:" والكَبْنُ: ماثُنِيَ من الجَلْد عند شَفَة [الدَّلو] "، ولم يُلحِقها في (ق).

7) وجاء في (ش) **ل**40أ " [وقوله لكنْ متى يسترفِدِ:] لكنْ حرف من حروف الابتداء" ولم يُلحِقها في (ق).

8) وجاء في (ش) **ل**40ب:" والباغِزِيَّةُ ثياب [والرَّازقي: ثيابُ كتانٍ بيضٌ، والوصائلُ: ثياب يمانية بيضٌ، والدِّفَئِيُ والقِهزُ: ثيابٌ بيضٌ والدِّمَقْسُ: القَزُّ، والمُعَضَّد: المُخَطَّط]،والسِّحلُ: ثوب من القُطن "، ولم يُلحِقها في (ق).

9) وجاء في (ش) **ل**55أ:" فسعى فيها هاشِمُ بنُ مرحلة [ابنُه] "، ولم يُلحِقها في (ق).

10)وجاء في (ش) **ل**56أ:" فانْخَزَعَ بنو حارثة [بن عمرو بن عامر]فأَوطنوا "، ولم يُلحِقها في (ق).

11) وجاء في (ش) **ل**57أ:" ومُبْرَمٍ: أي على شِدَّةِ الأمر وسُهولَتِه يقول: نِعمَ السَّيِّدان إن وجدتُما على إبرام الأمر]"، ولم يُلحِقها في (ق).

12) وجاء في (ش) **ل**57أ:"...كنايةٌ عن سُهولةِ الأمرِ [وشِدَّتِه] "،ولم يُلحِقها في (ق).

13)وجاء في (ش) **ل64ب:**" [وتأبَّدَ توحَّشَ] واحدُها أبَدٌ "، ولم يُلحِقها في (ق).

14)وجاء في (ش) **ل**65ب:" والغمامُ [المُكَلَّل]: سحابةٌ مُكلَّلةٌ السَّحابِ"، ولم يُلحِقها في (ق).

15)وجاء في (ش) **ل**65ب:" ثم أضافَ [الإرْزامَ] إلى العشِيَّةِ مجازًا "، ولم يُلحِقها في (ق).

16)وجاء في (ش) **ل 70ب "** وقولُه كَدُخان: الكافُ في موضِع [رفعٍخبرُ] ابْتِداء مُضْمَرٍ"، ولم يُلحِقها في (ق).

وسأكتفي بهذه الأمثلة، وهي كثيرةٌ جدًّا، وقد بيَّنتُ مواقعها في تحقيقي.

تتمة:

قد يقول قائل: تبين من خلال عَرضك أن في نسخة برلين ضربٌ ولَحَق مما يعني أن الناسخ غير ماهر في النسخ وأن هذا الضرب واللَّحَق دليل على قلة تركيز وتدقيق وغفلة منه .

فالجواب :أن القضية على عكس هذا، بمعنى أنَّ وجود الضرب و اللَّحَق دليلٌعلى اعتناء الناسخ بنسخته، وقد صرَّح العلماء المسلمون بهذا ، وجعلوا من شواهد صحة الكتاب وجود هذين الأمرين، بل

عقدوا فصولا وأبوابا في بيان طريقة اللَّحَق حتى يؤمن اللَّبْس والاشتباه بين الألحاق، وذكروا أمورا دقيقة جدا في هذا الباب[20].

فهذا الشافعي ـ رحمه الله ـ يقول :" إذا رأيتَ الكتاب فيه إلحاق وإصلاحٌ فاشهد له بالصحة "[21].

وقال أبونعيم الفضل بن دُكين:" إذا رأيتَ كتاب صاحب الحديث مُشَجَّجا أي كثير التغيير فأقرِبْ به من الصحة "[22].

بل " من شأن الحذاق المتقنين العناية بالتصحيح والتضبيب والتمريض أما التصحيح فهو كتابة "صحَّ" على الكلام أو عنده ولا يَفعل ذلك إلا فيما **صح رواية ومعنى** غير أنه عرضة للشك أو الخلاف فيكتب عليه "صَحَّ" ليعرف أنه لم يغفل عنه وأنه قد ضبط وصَحَّ على ذلك الوجه.

وأما التضبيب ويسمى أيضا التمريض فيجعل على ما صَحَّ وُروده كذلك من جهة النقل غير أنه **فاسد لفظا أو معنى** أو ضعيف أو ناقص، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية أو يكون شاذا عند أهله يأباه أكثرهم أو مصحفا أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر وما أشبه ذلك، فيمد على ما هذا سبيله خط أوله مثل الصاد ولا يلزق بالكلمة المُعلّم عليها كيلا يظن ضربا، وكأنه صاد التصحيح بمدتها دون حائها كتبت كذلك، ليفرق بين ما صَحَّ مطلقا من جهة الرواية وغيرها وبين ما صَحَّ من جهة الرواية دون غيرها، فلم يكمل عليه التصحيح وكتب حرف ناقص على حرف ناقص، إشعارا بنقصه ومرضه مع صحة نقله وروايته وتنبيها بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه ونقله على ما هو عليه، ولعل غيره قد يُخْرِج له وجها صحيحا، أو يَظْهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن.

ولو غيَّر ذلك وأصلحه على ما عنده لكان مُتَعرضا لما وقع فيه غيرُ واحد من المتجاسرين الذين غيروا وظهر الصواب فيما أنكروه والفساد فيما أصلحوه "[23].

وقال السخاوي[24] :" وَلَا يَضْجَرُ مِنَ الْإِصْلَاحِ وَالتَّحْقِيقِ لَهُ ".

فهذه نقولاتٌ محرَّرة من أهل الشأن على جواز اللَّحق والضرب وأنهما علامة على صحة النسخة وسلامتها ومراجعتها .

وكما استحسنوا الضرب فإنهم جعلوا المحوَ والحكَّ تُهمة، كما نقل الرامهرمزي :" قال أصحابُنا: الْحَكُّ تُهْمَةٌ.

ونقلوا أن الشيوخ كانوايَكْرَهُونَ حُضُورَ السكينِ مَجْلِسَ السَّمَاعِ، حَتَّى لا يُبْشَرَ [يُحَكَّ] شَيءٌ، لأنَّ ما يبشرُ مِنْهُ رُبَّما يَصحُّ في رِوَايَةٍ أخْرَى، وَقَدْ يسْمَعُ الكِتَابَ مرةً أخرى عَلَى شَيخٍ آخرَ يَكُوْنُ مَا بُشِّرَ صَحِيْحاً في روايتِهِ، فَيُحْتَاجُ إِلَى إِلْحَاقِهِ بَعْدَ أنْ بُشِرَ "[25].

ومن الإنشادات في استحسان الضرب واللَّحق ما يُنسَب للإمام أحمد بن حنبل[26] :

مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ وَالْحَدِيثَ فَلَا يَضْجَرُ مِنْ خَمْسَةٍ يُقَاسِيهَا
دَرَاهِمَ لِلْعُلُومِ يَجْمَعُهَاوَعِنْدَ نَشْرِ الْحَدِيثِ يُفْنِيهَا
يُضْجِرُهُ **الضَّرْبُ** فِي دَفَاتِرِهِ **وَكَثْرَةُ اللَّحْقِ فِي حَوَاشِيهَا**
يَغْسِلُ أَثْوابَهُ وَبِزَّتَهُ مِنْ أَثرِ الحِبْرِ لَيْسَ يُنقِيْهَا

وقال القاضي عياض[27] :

خَيْرُ مَا يَقْتَنِي اللَّبِيبُ كِتَابٌ مُحْكَمُ النَّقْلِ مُتْقَنُ التَّقْيِيدِ
خَطَّهُ عَارِفٌ نَبِيلٌ وَعَانَاهُ فَصَحَّ التَّبْيِيضُ بِالتَّسْوِيدِ
لَمْ يَخُنْهُ إِتْقَانُ نَقْطٍ وَشَكْلٍ لَا وَلَا عَابَهُ لِحَاقُ الْمَزِيدِ
وَكَأَنَّ التَّخْرِيجَ فِي طُرَّتَيْهِ طُرَرٌ صَفَّقَتْ بِيضَ الْخُدُودِ
فَيُنَاجِيكَ شَخْصُهُ مِنْ قَرِيبٍ وَيُنَادِيكَ نَصُّهُ مِنْ بَعِيدِ
فَاصْحَبَنَّهُ تَجِدْهُ خَيْرَ جَلِيسٍ وَاخْتَبِرْهُ تَجِدْهُ آنَسَ الْمُرِيدِ

وقال الحافظ العراقي في ألفيته مبينا أحكام اللَّحق :

وَيُكْتَبُ السَّاقِطُ: وَهْوَ **اللَّحَقُ** حَاشِيَةً إلى الْيِمَيْنِ يُلْحَقُ
مَا لَمْ يَكُنْ آخِرَ سَطْرٍ وَلْيَكُنْ لِفَوْقِ وَالسُّطُوْرُ أَعْلى فَحَسُنْ
وَخَرِّجَنْ لِلسَّقْطِ مِنْ حَيْثُ سَقَطْ مُنْعَطِفاً لَهُ، وَقِيْلَ: صِلْ بِخَطْ
وَبَعْدَهُ اكْتُبْ صَحَّ أَوْ زِدْ رَجَعَا أَوْ كَرِّرِ الكَلِمَةَ لَمْ تَسْقُطْ مَعَا
وَفِيْهِ لَبْسٌ وَلِغَيْرِ الأَصْلِ خَرِّجْ بِوَسْطِ كِلْمَةِ الْمَحَلّ
وَ (لِعِيَاضٍ) : لاَ تُخَرِّجْ ضَبِّبِ أَوْ صَحِّحَنْ لِخَوْفِ لَبْسٍ وَأُبِي
وَكَتَبُوْا (صَحَّ) عَلى الْمُعَرَّضِ لِلشَّكِّ إِنْ نَقْلاً وَمَعْنًى ارْتُضِي
وَمَرَّضُوْا فَضَبَّبُوْا (صَاداً) تُمَدّْ فَوْقَ الذَّيِ صَحَّ وُرُوْداً وَفَسَدْ

فإذا تبيَّن أهمية اللَّحق وقيمة الضرب عند العلماء السالفين وطريقة تصحيهم للكتب علمنا أن اللَّحق والضرب هما من العملية الكتابية ومن تقاليد النَّساخة العربية فلا تُعاب حينئذٍ هذه الطرق خصوصا إذا كانت مضبوطة بقواعد صارمة .

خاتمة:

وبعد هذا العرض والبيان اتضحت لنا نتائج مهمة جدا ينبغي أن لا يغفل عنها المحقق:

* ينبغي أن لا يُغترَّ عند التحقيق بما هو مثبت من تاريخ النسَّخ في المخطوطات، بل ينبغي التحقق .

* تبين أن المفهرس قد يخطئ في الحكم على نسخة ما اعتمادا على مابين يديه من معلومات أولية، ولهذا يجب أن لا يركن الباحث إلى قول المفهرس دائما[28]، وعليه أن لا يخلُد إلى التقليد المفضي إلى الجهل بالحقيقة .

* من خلال ما عرضته تبين خطر الاعتماد على نسخة فريدة يتيمة .

* تبين من خلال العرض مزلقٌ من مزالق النساخ، ألا وهو ترك الإحالات التي في الطرر أثناء النقل من نسخة ما .

* تبين من خلال العرض أيضا مزلقٌ من مزالق النساخ، ألا وهو إثبات المضروب عليه.

* تبين أن إثبات المنفي (المضروب عليه) ونفي المثبت (الألحاق في الطُّرر) إذا اجتمعا تكون النسخة غير سليمة المبنى والمعنى، لأنَّ " الزيادة والنقص هما أخطر ما تتعرض له النصوص "[29] .

* تبين أيضا قيمة الضرب واللَّحق وأنه مما يُستَدلُّ بهما عند أهل الصنعة بصحة النسخة وسلامتها ، لأنهما دليلان على الاعتناء والمراجعة .
* ظهر لنا كذلك قيمة المحو وأنها قد تصل لحد التهمة .

الإحالات:

[1]تاج العروس (هـ ب ب) .
[2] موضحة الطريق إلى صوى مناهج التحقيق، لهلال ناجي، مجلة المورد ص (176) .
[3]مقدمة ابن الصلاح ص (185) .
[4] المشق هو السرعة في الكتابة مع بعثرة الحروف، والتعليق هُوَ خلطُ الحروفِ التي ينبغي تفرقَتُها . فتح الباقي في شرح ألفية العراقي (35/2)
[5] ككتاب التصحيف للدارقطني، والتنبيه على حدوث التصحيف لحمزة الأصفهاني، ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريري، وأغاليط الفقهاء والتنبيه والإيضاح عما وقع في الصَّحاح كلاهما لابن بري، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي، والتطريف في التصحيف للسيوطي.
[6]كما فعل الحافظ اليونيني مع الإمام ابن مالك النحوي عند عقد مجالس قراء صحيح البخاري، ومن ثمَّ كتب ابن مالك " شواهد التوضيح والتصحيح "، وقد بين القسطلاني في شرحه صحيح البخاري طريقة هذه المقابلة والرموز المستعملة .
[7] تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي ص (9) .
[8]تحقيق النصوص ونشرها ص(33-37) .البحث الأدبي ص (178 -180) .
[9]لابأس بأن أنقل كلمة للزبيدي هي مثال عما نحن بصدده ، قال في تاج العروس(خ ش ي) :"...هَذَا هُوَ الحقُّ فِي سِياقِ المصنِّفِ وسَبَب هَذَا الغَلَط عَدَمُ وُجودِ النسخِ المَضْبوطَةِ المُصَحَّحة، وربَّما يكونُ مِن عدمِ المَعْرِفَةِ فِي اصْطِلاحِه، فربَّما يَعْتَمد الإنْسانُ على كلمةٍ غَيْر مَضْبوطَةٍ أَو ضُبِطَتْ على خَطَإٍ فيَنْسبُها للمصنِّفِ، وَهَذَا أَمْر خَطِرٌ قد وَقَعَ فِيهِ كثيرٌ مِن المُصنِّفين الَّذين يَنْقلون عِبارَةَ الْقَامُوس فِي كُتُبهم ويَسْتَشْهدونَ بهَا، كَمَا وَقَعَ ذلكَ لشيخِ مشايخِنا العارِف باللَّهِ تَعَالَى مَوْلَانَا السيِّد مُصْطَفى بن كَمَال الدِّيْن البَكْري، فإنَّه ذَكَرَ فِي شرْحِه على ورد السحر عنْد قَوْله: عالى الدرج، فضَبَطَه بضمَّتَيْن، وأنَّه جَمَعَ دَرَجَة محرَّكة، وساقَ عِبارَةَ المصنِّفِ بنَصِّه، وَفِي آخرِها جمعه درج، فسَبَقَ على ظنِّه أَنَّه جَمْعٌ للدَّرَجة، وإنَّما هُوَ جَمْعٌ للدرجة، بالضمِّ، للخرقة، وَقد نَبَّهْتُ على ذلكَ فِي رِسالَةٍ صغيرةٍ سَمَّيْتها :" تَعْلِيق السّرج على الدّرج " ا.هـ
[10]وهذه الطريقة ذكرها الكثير من العلماء . يُنظر على سبيل المثال : تحقيق النصوص ونشرها ص(55-56)
[11]تاج العروس (ل ح ق).
[12]الصحاح (ل ح ق) .
[13]المحكم (ل ح ق).
[14]الإلماع ص(162).
[15]شرح التبصرة والتذكرة (490/1).
[16] المصدر السابق وتحقيق النصوص ونشرها ص(56-57).
17 قلائد الجمان (268/3).
[18] قال عبد السلام هارون :" على أنه يجدر بفاحص النسخة أن يقف طويلا عند تاريخ النسخة ، فكثيرٌ من الناسخين ينقُل عباراة التاريخ التي تُثبَتُ في العادَةً في نهاية النسخة، ينقلها كما هي، غير مراعٍ للفرق الزمني بنه وبين الناسخُ الأول، فيُخيَّل للفاحص أنه إزاء نسخةٍ عتيقةٍ على حين يكون هو إزاء نسخةٍ كُتِبت بعدها بنحو قرنين من الزمان، وهنا يتحكم الخط والخبرة به، والمداد والخبرة به ، واسم الناسخ الأول والثاني ، في تحقيق هذا التاريخ " . تحقيق النصوص ونشرها ص (38-39). وقال شوقي ضيف " ينبغي الاحتراس من التاريخ المُثبَت على النسخة فقد يحدث أن ينقُل ناسخٌ في القرن التاسع الهجري نسخة عن أصل كُتِب في القرن الخامس فيُسجل ما عليه من تاريخ كتابته في نسخته دون أن يُشير بحرفٍ إلى أنه نقل عنه نسخَتَه ". البحث الأدبي ص(173) تحقيق النصوص ونشرها ص(29).
[19]وهذا من الأخطاء التي تكثر عند النساخ، أصول نقد النصوص ونشرها ص(79) للمستشرق برجسراسر .
[20] الإلماع ص(162) مقدمة ابن الصلاح ص(193) شرح التبصرة والتذكرة (1/482-485) فتح المغيث (3/86-91).
[21]فتح المغيث (3/104).

[22] المصدر السابق .

[23] الشذا الفياح (344/1) وانظر تحقيق النصوص ونشرها ص(47-48).

[24] فتح المغيث (91/3).

[25] فتح الباقي (55/2) .

[26] الإلماع للقاضي عياض ص (164).

[27] المصدر السابق .

[28] إذ جاء في بيانات النسخة قوله" تاريخ النسخ 515هـ بخط نسخ قديم نفيس ".تحقيق النصوص ونشرها ص (77).

المراجع:

- القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ، تحقيق: السيد أحمد صقر، 1379هـ - 1970م دار التراث ، القاهرة ،الطبعة الأولى،

-شوقي ضيف البحث الأدبي، ، دار المعارف، الطبعة السابعة، د.ت .

-الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي ،1419هـ/1998م المجلس الوطني للثقافة، الكويت، .

-برجسراسر،أصول نقد النصوص ونشرها، د.ت/ د.ط.

-الصفدي، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق: السيد الشرقاوي،1407هـ/1987هـ مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى،

-ابن ناشرالوهراني، تهذيب شرح المعلقات وإعرابها، مخطوطة ببرلينوأخرى بكُلكُتا .

- إ براهيم الأبناسي،الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تحقيق:صلاح فتحي هلل، 1418هـ 1998م ، مكتبة الرشد، الطبعةالطبعة الأولى .

- الحافظ العراقي ، شرح ألفية الحديث التبصرة والتذكرة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، 1423 هـ - 2002 م ، دار الكتب العلمية، بيروت،الطبعة: الأولى

- ابن مالك النحوي،شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: فؤاد عبد الباقي د.ت ، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط

-الجوهري،الصَّحاح ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، 1407 هـ - 1987 م ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعةالرابعة

-زكريا الأنصاري، فتح الباقي في شرح ألفية العراقي ، تحقيق: ماهر الفحل، 1422هـ/2002 دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى،

-السخاوي،فتح المغيث بشرح الفية الحديث ، تحقيق: علي حسين علي، 1424هـ/ 2003م ، مكتبة السنة، مصر الطبعة: الأولى،

- ابن الشعار ، قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، تحقيق:كامل سلمان الجبوري، 1426هـ /2005، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى.

- ابن سيده،المحكم والمحيط الأعظم، ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م

-ابن الصلاح ، المقدمة في مصطلح الحديث ، تحقيق: نور الدين عتر، 1406هـ/1986م ،دار الفكر، دمشق.

-هلال ناجي ، موضحة الطريق إلى صوى مناهج التحقيق، ، مجلة المورد